مقتل فلسطيني في القطاع بنيران القوة الامنية الخاصة

ثمانية شهداء من بينهم أربعة من كتائب القسام وقوات الـ17 بعملية توغل إسرائيلية شرق غزة والضفة

غزة ـ رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض أشرف الهور:

ذكرت مصادر طبية وأمنية فلسطينية أن خمسة فلسطينيين استشهدوا فجر أمس أربعة منهم من عناصر القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وقوات الـ17 التابعة للرئيس الفلسطيني إثر قصف إسرائيلي لعدة مناطق في حي الشجاعية شرق مدينة غزة.

وقال مصادر أمنية فلسطينية أن آلية عسكرية إسرائيلية أطلقت صاروخا على تجمع لأفراد القوة التنفيذية ما أدى الى استشهاد أربعة مواطنين على الفور فيما أصيب عدد آخر من المواطنين وتم نقلهم جميعاً الى مستشفى الشفاء في المدينة لتلقي العلاج.

وقالت المصادر الطبية ان الشهداء الأربعة العاملين ضمن القوة التنفيذية وقوات الـ17هم الشهيد محمود جندية والشهيد محمد حسنين والشهيد خالد العجلة والشهيد محمد حلس، وان جماهير فلسطينية غفيرة شيعت جثامينهم بعد أداء الصلاة عليهم بعد ظهر أمس.

ونعت كتائب عز الدين القسام الشهيدين محمود حمدي جندية وخالد كمال العجلة ، وقالت في بيان لها ان الشهيدين من مقاوميها مؤكدة أنهما استشهدا أثناء تصديهما لقوات الاحتلال المتوغلة شرق حي الشجاعية، عندما باغتتهم دبابة إسرائيلية وأطلقت قذيفة باتجاههما ما أدى الى استشهادهما.

من جانبها نعت قوات أمن الرئاسة الـ17 اثنين من أفرادها قائلة إن الشهيد محمد مصطفى حسنين كان يمر من المكان برفقة زميله محمد صادق حلس عندما تعرضا لقذيفة دبابة إسرائيلية أدت لاستشهادهما.

وأكدت مصادر طبية فلسطينية بمستشفى الشفاء في غزة وصول جثامين أربعة شهداء مقطعة الأشلاء نتيجة تعرضها المباشر للقذائف الإسرائيلية.

وقالت مصادر طبية فلسطينية ان سيارات الإسعاف وسيارات الدفاع المدني هرعت الى المكان الذي تعرض للقصف ونقلت بالإضافة الى الشهداء أكثر من 20 مصابا، جراح العديد منهم خطرة.

وكان الشهيد الخامس ويدعى فتحي أبو القنبز قد سقط في وقت متأخر من مساء أول أمس إثر قيام الدبابات الإسرائيلية التي اقتحمت حي الشجاعية شرق مدينة غزة بإطلاق نيرانها العشوائية صوب منازل المواطنين الفلسطينيين ما أدى الى استشهاده على الفور.

وقال الدكتور معاوية حسنين مدير الإسعاف و الطوارئ في وزارة الصحة الفلسطينية ان الشهيد أصيب بطلق ناري من قوات الاحتلال المتمركزة حول منطقة شرق غزة. وقالت مسعفون فلسطينيون ان قوات الاحتلال الإسرائيلية رفضت السماح للطواقم الطبية وسيارات الإسعاف الوصول الى منزل أبو القنبز لإخراج جثته. وأعلنت مصادر طبية في مدينة رفح عن استشهاد سالم علوان (20 عاماً) من سكان مدينة رفح جراء سقوط قذيفة أطلقتها آلية عسكرية إسرائيلية بجانبه أثناء وجوده في منطقة الشوكة شرق المدينة القريبة من مطار غزة الدولي.

كذلك أعلنت مصادر أمنية فلسطينية عن استشهاد فتى فلسطيني يدعى خالد الزعانين (14عاما) جراء انفجار جسم غامض داخل منزله الواقع في بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة.

من جهة اخرى افاد مصدر امني فلسطيني ان فلسطينيا قتل صباح امس الاثنين في قطاع غزة بنيران عناصر من القوة الامنية الخاصة في وزارة الداخلية، التي كانت شكلتها حركة حماس.

واوضح المصدر ان وسيم المصري (20 عاما) قتل عندما فتح عناصر القوة النار باتجاهه بعدما طلبوا منه من دون جدوى التوقف عند حاجز للتدقيق بهويته. ووقع الحادث شرق مدينة خان يونس في جنوب قطاع غزة.

وفي الضفة الغربية افادت مصادر طبية وامنية فلسطينية ان فلسطينيا في العقد السادس استشهد بنيران الجيش الاسرائيلي ليل الاحد الاثنين في منطقة جنين في الضفة الغربية.

واوضحت المصادر ان صبري خليل (64 عاما) قتل عندما اطلق جنود اسرائيليون كانوا في آلية النار باتجاهه في مدرسة قيد الانشاء حيث يعمل حارسا في بلدة برقين.

وقال ناطق باسم الجيش الاسرائيلي من جهته ان الجنود العاملين في منطقة جنين فتحوا النار «باتجاه رجل كان يسير بطريقة مشبوهة على سطح احد الابنية».

وقال الناطق ان الرجل «كان مسلحا واصيب» بنيران الجنود الاسرائيليين.

ومن جانبها تبنت عدة فصائل فلسطينية مسلحة مسؤوليتها عن مهاجمة عدة أهداف إسرائيلية.

وأعلنت كتائب الشهيد أبو علي مصطفى الجناح العسكري للجبهة الشعبية مسؤوليتها عن قنص جندي إسرائيلي كان يعتلي ظهر دبابة أمام الموقع العسكري شرق مخيم المغازي وسط قطاع غزة.

وأكدت الكتائب في بيان لها أن هذه العملية تأتي ضد مواقع الاحتلال التي ينطلق منها لشن هجماته في كافة مدنه وقراه ومخيماته.

كما أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي عن استهدافها مجموعة من الجنود الإسرائيليين كانوا على ظهر دبابة في مطار غزة الدولي بمدينة رفح جنوب قطاع غزة.

وأكدت السرايا في بيان لها أنها أصابت جنديين على الأقل من مجموعة شوهدوا يسقطون على الأرض بعد استهدافهم، مؤكدة أن هذه العملية تأتي في إطار مسلسل الرد الطبيعي على الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

يذكر أن حي الشجاعية يشهد منذ فجر أول أمس عملية توغل نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بمسافة 200 متر داخل الحي وسط إطلاق نيران كثيف وعشوائي يحميها غطاء جوي من الطائرات المروحية.

فلسطينيون يشيعون جثمان الشهيد صبري خليل في مدينة جنين امس

انتقد المشككين وطالبهم بالتوقف عن «تصريحات التيئيس»

هنية: المشاورات حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ستبدأ بعد عودة الرئيس عباس من الخارج

غزة ـ «القدس العربي»

ـ من أشرف الهور:

أعلن إسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني أمس أن المشاورات الحقيقية حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ستبدأ بعد عودة الرئيس الفلسطيني محمود عباس من جولته الخارجية، موضحا أن محددات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية محل اتفاق مع الرئيس عباس وأنه «ملتزم أخلاقيا» من حيث لا يمكن تشكيل حكومة وحدة في ظل وجود النواب والوزراء الفلسطينيين الذين اختطفتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي من مناطق مختلفة من الضفة الغربية وأودعتهم في سجونها.

وقال هنية خلال لقاء مع عدد من الصحافيين الفلسطينيين في مقر رئاسة الوزراء بمدينة غزة أن أية حكومة وحدة وطنية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات التشريعية.

وقال «نحن لا نتحدث عن خطوة تعجيزية وهذا ما وافق عليه الرئيس محمود عباس فالكتلة البرلمانية الأكبر يجب أن تقود الحكم وهذا الشيء المعمول به في كل بلدان العالم».

وأشار هنية الى أن حركة حماس شكلت لجنة تفاوض عليا من أجل البحث مع الفصائل الفلسطينية الأخرى حول حكومة الوحدة تضم وزير الداخلية سعيد صيام والدكتور خليل الحية والمهندس عيسى النشار وجمال أبو هاشم وأنها تنتظر عودة الرئيس عباس من الخارج لتجتمع به ثم تبدأ بالالتقاء بكافة الكتل والفصائل الفلسطينية.

وأعرب هنية عن تفاؤله بشأن الوضع الداخلي الفلسطيني، مشيرا الى ان قرب تشكيل حكومة وحدة وطنية هو محل توافق خاصة بين الكتلتين الرئيسيتين في المجلس التشريعي الفلسطيني وهما حركتا حماس وفتح بالإضافة الى موافقة وتأييد الكتل الأخرى.

وأوضح هنية أن حكومة الوحدة الوطنية يجب أن تكون مستندة الى ضوابط ومحددات وليس شروطا لضمان نجاحها، مؤكدا ضرورة أن يستند الموضوع السياسي الى وثيقة الوفاق الوطني التي وقعت عليها الفصائل الفلسطينية في الثامن والعشرين من يونيه الماضي.

ونوه هنية أن الأزمة الفلسطينية الحالية ليست مرهونة بالحكومة بل انها سبقت تشكيل الحكومة الفلسطينية الحالية سواء على الوضع السياسي أو المالي وكذلك من خلال حجم العدوان الاسرائيلي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

وعبر هنية عن تفاؤله من المستقبل الفلسطيني خاصة بعد وقف حالة الاستقطاب التي كانت قائمة بين حركتي فتح وحماس، مشيراً الى أنه لا توجد ضوابط عند حركتي فتح وحماس لتشكيل الحكومة بل ان مجموعة الضوابط والمحددات أصبحت محل اتفاق وطني.

وأوضح رئيس الوزراء الى أن حكومة الوحدة ستكون فصائلية وأن من حق كل فصيل فلسطيني أن يرشح من طرفه من يراه مناسبا شرط أن يتوفر في هذا الوزير الكفاءة والنزاهة.

وشدد هنية على أن مستقبل الشعب الفلسطيني وفصائله ليس مرهونا بالإرادة الخارجية بقدر ما هو مرهون بارادته وتوافقه الوطني مستبعدا في الوقت ذاته إمكانية القبول ببرنامج سياسي لحكومة وحدة وطنية سقفه أقل من وثيقة الوفاق الوطني وستكون بالتوافق مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبخطوة تتزامن مع تفعيل وبناء منظمة التحرير الفلسطينية كون وثيقة الوفاق الوطني دعت الى ضرورة بدء الحوار لإعادة تفعيل وبناء المنظمة، مشيراً الى أنه دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى البدء في مشاورات تشكيل الحكومة وإطلاق ورشة الحوار في خارج الأراضي الفلسطينية موضحا أنه كان من المفترض البدء بجولات الحوار إلا أنه تأخر بسبب الحرب على لبنان وعدم استقرار الوضع في المنطقة.

وحول بقائه في منصبه كرئيس للوزارة أوضح هنية أن هذا الأمر يعود لمنظومة حركة حماس، قائلا «إذا أرادت حركة حماس ابقائي فهذا من حقها وان أرادت غير ذلك رفعت اسما جديدا الى الرئيس محمود عباس ونحن جاهزون لما تريد الحركة».

وحول ملف الجندي الاسرائيلي الأسير جلعاد شاليط المحتجز لدى ثلاثة فصائل فلسطينية مسلحة منذ الخامس والعشرين من يونيه الماضي كشف هنية عن وجود طرف رئيسي يتحرك في هذا الملف وأطراف أخرى تتصل وتعمل لإنهاء الأزمة.

وأشار الى أن الحكومة الفلسطينية تبذل منذ اللحظة الأولى جهودها للوصول الى حل إنساني وسياسي تراعى فيها معاناة عشرة آلاف أسير فلسطيني في سجون إسرائيل لأن موضوع الإفراج عن الأسرى مطلب كل الفلسطينيين.

وحول الحديث الدائر عن إمكانية نشر قوات دولية في قطاع غزة قال هنية «إمكانية نشر قوات دولية في قطاع غزة ليس من السهل تنفيذه على الأرض فشعبنا يتطلع أن يتحرر من الاحتلال وليس إيجاد قوات تعمل فوق الأرض الفلسطينية بشكل أو بآخر».

وكان هنية قد أدلى بتصريحات للصحافيين عقب انتهاء الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء الفلسطيني بمدينة غزة انتقد المشككين في إمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية، مطالباً بعض المسؤولين الفلسطينيين بالتوقف عن مثل هذه الأمور، ووقف ما أسماه «تصريحات التيئيس».

وقال هنية «نتساءل عن أولئك الذين يشككون في إمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية وفي الوحدة الوطنية ذاتها أنه ما البديل؟».

يذكر أن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عبد ربه شكك أول أمس في مؤتمر صحافي عقده بمدينة رام الله في إمكانية قيام حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

غازي حمد: الجندي الاسرائيلي المخطوف جلعاد شاليط «سليم معافى»

■ القدس المحتلة ـ اف ب: قال الناطق باسم الحكومة الفلسطينية امس الاثنين ان الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط الذي خطفه ناشطون فلسطينيون في 25 حزيران (يونيو) عند تخوم قطاع غزة، «سليم معافي».

واوضح الناطق باسم الحكومة غازي حمد وهو من حركة حماس في تصريح للاذاعة الاسرائيلية العامة باللغة العبرية «يمكنني القول ان (شاليط) سليم معافي.

اكدت ذلك خلال اتصال مع والده (نعام) الذي انا على اتصال به» مشددا على ان «الجهود تتواصل بغية حصول تبادل» اسرى. وصادف امس الاثنين عيد ميلاد شاليط العشرين.

وقال والده نعام للاذاعة «لن نحتفل بالعيد ونبذل قصارى جهدنا للتوصل الى الافراج عنه».

وبمناسبة عيد ميلاد شاليط، نشرت صحيفة «معاريف» رسالة من رفاقه في بلدته في الجليل جاء فيها: «نأمل ان نراك في اسرع وقت، وان يقوم رئيس الحكومة (ايهود اولمرت) واعضاء الحكومة بما يجب لكي يتحقق ذلك».

من جهة اخرى قال حمد للاذاعة ان «القيادة الفلسطينية ومختلف الفصائل الفلسطينية يجب ان تقوم بعملية فحص ضمير لان وضع الفلسطينيين الخطير ليس ناجما فقط عن الاحتلال الاسرائيلي».

وزارة القضاء الإسرائيلية تعد اقتراحا لمنع إخلاء البؤر الاستيطانية في الضفة

■ تل أبيب ـ يو بي أي: أعدت وزارة القضاء الإسرائيلية مؤخرا اقتراحا يقضي بعدم إخلاء البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية على الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية في الماضي عن نيتها إخلاء هذه البؤر.

وكانت المسؤولة السابقة في النيابة العامة الإسرائيلية المحامية طاليا ساسون قد أعدت تقريرا حمل عنوان «تقرير البؤر الاستيطانية العشوائية» بناء على طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون الذي تسلمه في شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي 2005.

ووجد التقرير أن هناك 120 بؤرة استيطانية في انحاء الضفة الغربية أقيمت جميعها «خلافا للقانون»، إذ تعتبر إسرائيل أن المستوطنات في الضفة الغربية التي أقيمت بقرار حكومي «قانونية».

وتبين من التقرير أن نصف البؤر الاستيطانية على الأقل أقيمت على أراض فلسطينية بملكية خاصة ساعد الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع في مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين وتسليمها للمستوطنين.

وعيّن شارون لجنة وزارية برئاسة وزير القضاء السابقة تسيبي ليفني لبحث سبل تنفيذ توصيات تقرير ساسون على أن تنتهي اللجنة الوزارية من عملها في شهر أيلول (سبتمبر) من العام الماضي.

وأفادت صحيفة «هآرتس» الاثنين بأنه تم إعداد اقتراح وزارة القضاء الإسرائيلية مع اقتراب موعد عقد اجتماع لبحث تطبيق تقرير ساسون وعمليا تنفيذ «تبييض فعلي» للبؤر الاستيطانية وحتى رصد أموال لها.

ونقلت «هآرتس» عن المحامية ساسون قولها إن وزارة القضاء «تخالف مبدأ فرض القانون وتسمح لمن خالف القانون (المستوطنون) بالتمتع من ذلك».

إضافة الى ذلك فإن اقتراح وزارة القضاء يقلص عدد البؤر الاستيطانية التي وصفت بأنها «غير قانونية» بصورة عشوائية من خلال تجاهل تقرير ساسون.

ونقلت «هآرتس» عن متحدث باسم وزارة القضاء قوله إن الاقتراح هو «نسخة أولية لورقة عمل تم إعدادها لتشكل أساسا لمداولات داخلية من أجل بلورة مشروع قرار» يتم تقديمه لاحقا للحكومة للمصادقة عليه.

وكانت ساسون قد حذرت في رسالة بعثتها الشهر الماضي لوزير القضاء المستقيل حاييم رامون من أن الوزارة تنوي استخدام تقريرها حول البؤر الاستيطانية لتغيير الوضع بشكل معاكس لروح توصيات التقرير.

ويذكر أن رامون قدم الأسبوع الماضي استقالته ونزع عن نفسه الحصانة البرلمانية بعد قرار النيابة العامة الإسرائيلية بتقديمه للمحاكمة بتهمة التحرش الجنسي بحق موظفة في مكتب رئيس الوزراء. ولم يحدد اقتراح وزارة القضاء ما هي البؤرة الاستيطانية غير القانونية.

إضافة الى ذلك فإن اقتراح وزارة القضاء يسمح بتوسيع البؤر الاستيطانية بموجب قرار من المجلس الإقليمي للمستوطنات التابعة لسلطته ومن دون حاجة لقرار من الحكومة الإسرائيلية.

وبحسب «هآرتس»، فإن وزير الدفاع عمير بيرتس أعرب عن تحفظه من معظم بنود اقتراح وزارة القضاء الذي سحب منه مسؤوليات تتعلق بالمستوطنات، إذ جاء في الاقتراح نقل صلاحيات وزير الدفاع الى أيدي لجنة وزارية تتشكل عضويتها من 6 وزراء بينهم أربعة من حزب كديما أحدهم رئيس الوزراء ايهود أولمرت واثنان من حزب العمل.

من جانبه طالب الوزير أوفير بينيس وزير القضاء الحالي مائير شيطريت بتجميد الاقتراح الذي تم إعداده في وزارة القضاء.

منظمة دولية تطالب بحماية الاطفال الفلسطينيين من الاجتياحات الاسرائيلية مع اقتراب العام الدراسي الجديد

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

فيما ترتفع نسبة الاطفال الفلسطينيين المصابين بالاضطرابات النفسية وعدم النوم والتبول اللاارادي في الليل نتيجة العدوان الاسرائيلي المتواصل طالبت منظمة دولية بتوفير الحماية للأطفال الفلسطينيين من الأخطار التي تواجههم بسبب الاجتياحات العسكرية الاسرائيلية للاراضي الفلسطينية.

ومع اقتراب بداية العام الدراسي في الاراضي الفلسطينية بتاريخ 2006/9/2 اكدت منظمة انقاذ الطفل العاملة في الاراضي الفلسطينية والتي تعمل في 39 بلدا حول العالم ان الاطفال يخشون على انفسهم من التوجه للمدارس خاصة في ظل تواصل العمليات العسكرية الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وخصوصا في قطاع غزة.

واكدت المنظمة الدولية ان بعض الأطفال يخافون الان من المشي لمسافات طويلة للوصول الى مدارسهم وذلك بسبب استمرار العمليات العسكرية في المناطق التي يقطنون فيها.

وقالت المنظمة ان الاف الاطفال يأملون في العودة الى المدارس لكنهم يخافون بسبب المخاطر التي تواجههم في طريقهم للمدارس.

وعلى اهالي الاطفال اتخاذ قرارات صعبة في ما إذا سيرسلون أولادهم ليسيروا في الطرقات المؤدية الى المدارس ام لا ونتيجة قرارهم سواء ارسال الاطفال وتعريض حياتهم للخطر ام عدم ارسالهم الى المدارس وما يسببه ذلك القرار من تبعات على ذلك الطفل.

وقالت منظمة انقاذ الطفل ان الأطفال في قطاع غزة لا يعرفون حتى الان ما إذا كانوا سيتوجهون الى مقاعد الدراسة هذا العام وذلك بسبب ازدياد تدني الفقر والتدهور الأمني وإمكانية قيام المعلمين باضرابات قد تهدد بإعاقة توفير التعليم للأطفال علما ان السنة الدراسية يجب ان تبدأ يوم السبت القادم.

وكان الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين اعلن بان جميع المدرسين سيبدأون اضرابا شاملا عن العمل منذ اليوم الاول لبدء العام الدراسي احتجاجا على عدم صرف رواتبهم منذ 6 شهور بسبب قطع المساعدات الخارجية عن الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس في اذار (مارس) الماضي.

ونقلت المنظمة الدولية عن المعلمين قولهم انهم لا يستطيعون ان يتكفلوا بتغطية مصاريفهم فيما يتعلق بالمواصلات والتكاليف الأخرى للوصول الى المدارس لانهم لا يستلمون رواتبهم منذ شهر نيسان الماضي، وهم الان يواجهون قرارات صعبة في التوجه للإضراب وإمكانية عرقلة بداية العام الدراسي.

وتقول بوليت هاسل من منظمة انقاذ الطفل ان عودة الاطفال الى المدارس امر مهم جدا من اجل حماية مستقبلهم ومن الحيوي جدا ان تتم تغطية الاموال اللازمة لقطاع التعليم حتى يتمكن المدرسون من العودة للمدارس.

وتضيف انه يجب ضمان الحماية للأطفال من الأخطار التي تواجههم بسبب الاجتياحات العسكرية وطالما ان هناك اجتياحات مستمرة فان الأطفال معرضون للخطر.

واكدت منظمة انقاذ الطفل انها تتجاوب مع احتياجات الطلاب من خلال توفير الحقيبة المدرسية والمستلزمات الطلابية للأطفال في بعض مدارس المناطق الخطرة في قطاع غزة كما انها توفر الرزم الغذائية للعائلات بحيث تحتوي هذه الرزمة على أطعمة تحتوي على بروتينات ومواد تنظيف وألعاب ومواد تربوية مفيدة للأطفال.

واختتمت المنظمة الدولية تقريرها قائلة: بينما يواجه الأطفال عددا من العوائق في بداية هذا العام الدراسي فانها ما زالت مستمرة في سعيها من اجل توفير الأمان لهؤلاء الأطفال وان المنظمة تطالب كافة الجهات المعنية حماية الاطفال وهم يعودون للمدارس.

ومن الجدير بالذكر ان منظمة انقاذ الطفل منظمة عالمية مكرسة لاحداث تغييرات ايجابية في حياة نساء وأطفال بائسين.

الاحتلال يرفض منذ ستة اعوام لم شمل اسر فلسطينية مشتتة بسبب تجميد طلباتهم

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

نشر «هموكيد»، مركز الدفاع عن الفرد ومنظمة بتسيلم، ومركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، امس الاثنين تقريرا جديدا حول سياسة التجميد التي تتبعها اسرائيل بخصوص لم شمل العائلات الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة. التقرير الذي اختار له المركزان عنوان، «عائلات تحت التجميد»، يعنى بالموضوع الذي يؤثر تقريبا على كل عائلة فلسطينية في المناطق الفلسطينية، غير انه غير معروف للجمهور في اسرائيل.

وجاء في مقدمة التقرير الذي نشره مركز «بتسيلم» على موقعه بشبكة الانترنيت انه منذ حوالي ست سنوات، اي منذ العام 2000، تحظر اسرائيل لم شمل العائلات بين فلسطينيين من سكان المناطق الفلسطينية وبين ازواجهم وزوجاتهم من خارج البلاد. بالاضافة الى ذلك، فان اسرائيل تحظر زيارات الاقارب للفلسطينيين في المناطق الفلسطينية.

واضاف التقرير انه خلال هذه الفترة قدم اكثر من 120,000 طلب للم شمل العائلات في المناطق الفلسطينية، وقد رفضت اسرائيل معالجة هذه الطلبات مستعملة حججا واهية تتناقض مع جميع المواثيق والمعاهدات الدولية التي تلزم كل دولة محتلة بالتعامل بانسانية مع المواطنين الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال. واورد التقرير العديد من النماذج التي تؤكد ان سلطات الاحتلال تنتهج سياسة الترنسفير البطيء، حيث قال ان شابا فلسطينيا من احدى قرى الضفة الغربية المحتلة سافر الى الاردن لتجديد ورقة العبور (لاسي باسيه) والعودة الى الضفة الغربية، منع من دخول الاراضي الفلسطينية عن طريق جسر اللنبي الذي يربط بين الدولة العبرية وبين المملكة الهاشمية، الامر الذي دفعه الى استدعائه زوجته الاجنبية واولاده الاربعة الى الاردن، ومن المملكة قاموا بالمهاجرة قسرا الى ايرلندا، مكان ولادة زوجته، وذلك لانهم لم يجدوا طريقة اخرى للعيش سوية.

واكد التقرير ان السلطات الاسرائيلية تمنع الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر اجنبية من دخول الاراضي المحتلة خوفا من ان يبقوا في الضفة الغربية المحتلة او في قطاع غزة.

ويؤكد معدو التقرير ان سياسة التجميد التي تتبعها اسرائيل تمس بصورة خطيرة بالحق بالزواج والحياة الاسرية لمئات الاف الفلسطينيين: لا يستطيع الزوجان العيش معا تحت سقف واحد، يضطر الاولاد ان يكبروا مع احد الوالدين فقط، امتناع الناس عن الخروج الى خارج البلاد خشية منعهم من العودة، النساء الاجنبيات المتزوجات من سكان المناطق الفلسطينية يعشن تحت التهديد بالطرد. وجاء في التقرير ايضا انه بحسب ادعاء اسرائيل، فان هذه السياسة نابعة من احداث الانتفاضة الثانية التي اندلعت في ايلول (سبتمبر) من العام 2000 والوضع الامني في المناطق الفلسطينية. مع ذلك، لم تفسر اسرائيل في اي يوم من الايام كيف تخدم هذه السياسة الامن. على النقيض من ذلك، يتابع تقرير مركز حماية الفرد ومنظمة بتسيلم، يتضح من البحث ان سياسة التجميد التي تتميز بالتعسف وعدم الشفافية تخدم من بين ما تخدمه اهدافا ديمغرافية مرفوضة. ان سياسة التجميد التي تتبعها اسرائيل تتعلق بلم شمل العائلات الفلسطينية مع ازواجهم من سكان خارج البلاد الذين يطلبون العيش معا في قطاع غزة او الضفة الغربية المحتلة، وليس داخل حدود دولة الدولة العبرية. على الرغم من هذا، فان اسرائيل تسيطر بصورة حصرية على قدرة العائلات الفلسطينية على العيش معا.

وينبع هذا الامر بحسب التقرير، لان اسرائيل تمتلك الصلاحية في المصادقة او رفض الطلبات للم شمل العائلات والزيارات في المناطق الفلسطينية، امتدادا لسيطرتها على المعابر الحدودية الى الضفة الغربية وسجل السكان للسلطة الفلسطينية. بخصوص قطاع غزة، وحتى بعد تنفيذ خطة الانفصال الاحادي الجانب عن الفلسطينيين في اب (اغسطس) من العام الماضي وانسحاب اسرائيل عن القطاع ونقل السيطرة على معبر رفح الى السلطة الفلسطينية، يحظر على الزوجين والاولاد الذين لا توجد معهم هوية فلسطينية الدخول الى القطاع عن طريق هذا المعبر. اما باقي المعابر حول القطاع، والمعبر بين القطاع والضفة الغربية، فهي خاضعة للسيطرة الحصرية لاسرائيل. من خلال التقرير، دعا بتسيلم و«هموكيد»، حكومة اسرائيل الى التجديد الفوري لمعالجة طلبات لم الشمل للعائلات وتصاريح الزيارات.

الأطفال الاسرى يجبرون على العمل بأجور زهيدة والمئات يجتازون امتحان الثانوية

الأسيرات الفلسطينيات في سجن «تلموند» يتعرضن لقمع ممنهج ومعاملة غير أخلاقية

غزة ـ رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض وأشرف الهور:

اشتكت الأسيرات الفلسطينيات في سجن تلموند من سياسة قمع ممنهجة، تمارسها بحقهن إدارة السجن الإسرائيلية تتمثل بالتفتيش المفاجئ بشكل همجي في ساعات متأخرة من الليل، واقتحام غرفهن ومصادرة الأدوات الكهربائية، والاعتداء بالضرب عليهن من قبل السجانات، وكذلك استخدام سياسة العزل في زنازين انفرادية.

وكشفت الأسيرات الفلسطينيات في رسالة لمحامي نادي الأسير ونشرها مركز الاسرى للإعلام عن حادثة خطيرة حدثت بحقهن قبل عدة أيام، عندما قام السجانون بالتهجم على الأسيرات سناء عمر وسعاد نزال وآمنة منى وقاموا باقتحام القسم الذي يقبعن به بواسطة الكلاب البوليسية، وقاموا بتفتيش القسم بشكل همجي وصادروا كل أدوات الكهرباء، وقاموا بالاعتداء على احدى الأسيرات ونقلها الى العزل الانفرادي.

وأضافت الأسيرات انه وبعد يومين من تلك الحادثة قام السجانون بعد إنهاء العد الصباحي باقتحام غرف الأسيرات: والاعتداء على عدد منهن بالضرب وعاملوهن معاملة قاسية جداً تمثلت بتفتيشهن وهن عاريات من قبل السجانات الإسرائيليات بشكل همجي في حين كان السجانون ينظرون الى الأسيرات من خلال ستارة وهن عاريات، بالإضافة الى تهديدهن بدفع غرامة مالية كبيرة.

واشتكت الأسيرات من الظروف الحياتية في السجن وقلن ان الرطوبة والحرارة فيه عالية وان هناك صراصير وحشرات في كل الغرف والحمامات وأن الجرذان تدخل الى الغرف عندما يتم فتح الشباك بسبب الحر الشديد.

واشتكت الأسيرات من نوعية الطعام المقدم لهن ووصفن الطعام بانه سيء جدا ما يدفعهن الى شراء الطعام من كنتينا السجن، كما اشتكين من تقليص مدة النزهة من 3 ساعات الى ساعة ونصف في اليوم الواحد.

يذكر أن رسالة سابقة نشرها المركز وصلت من الأطفال الفلسطينيين دون سن ثماني عشرة عاما ويقبعون في نفس السجن أكدوا فيها أن إدارة السجن الإسرائيلي تعمل على استغلالهم من خلال إجبارهم على العمل لمدة ثماني ساعات لقاء بضعة أموال زهيدة يوميا.

وقال الأطفال في رسالتهم ان إدارة السجن تجبر جميع الاسرى في سجن تلموند على العمل ثماني ساعات مقابل اجر زهيد حيث يقوم الجنود الإسرائيليون بإخراج هؤلاء الأطفال من غرف حبسهم الساعة السابعة صباحا ويجبرونهم على الخروج منها حيث يقومون بتقييد أرجلهم بالسلاسل ومن ثم يجبرون على ممارسة العمل الشاق المتمثل في تعبئة وتغليف ملاعق بلاستيكية داخل صناديق مخصصة لها بحيث يمضي الأسير طيلة الوقت وهو واقف على قدميه أثناء تأدية العمل تحت حراسة الجنود.

وأوضح الاسرى الأطفال أن إدارة السجن تقوم بتحويل الأجور التي يتلقوها الى حساب كل أسير فيما يعرف بالكانتينا المخصصة لشراء بعض الاحتياجات ، مؤكدين في رسالتهم أن غالبية الاسرى داخل السجن كانوا يجبرون على العمل. وأن أحد الاسرى كان يعاني من كسر في يده اجبره الجنود على الخروج من الغرفة والتوجه الى العمل دون أي اعتبار لما الم به من معاناة وألم.

يذكر أن عدد الاسرى الفلسطينيين في سجن تلموند يبلغ نحو 376 أسيراً وتقوم إدارة السجن الإسرائيلية بتقديم وجبتين من الطعام يومياً لهم الأولى عند الساعة الحادية عشرة قبل الظهر والثانية عند الساعة السادسة مساء.

من جهة اخرى نجح المئات من الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي بامتحان الثانوية العامة رغم اعتقالهم في ظروف حياتية صعبة جدا وممارسة الضغوط عليهم لعرقلتهم عن الدراسة.

وأعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية امس الاول نتائج امتحان الشهادة الثانوية العامة للأسرى الفلسطينيين في أكثر من 30 سجنا ومركز اعتقال.

وتبعا لبيانات وزارة التربية والتعليم فإن 337 أسيراً اجتازوا الامتحان في الفرع العلمي من محافظات الضفة، في حين اجتازه أسيران من الفرع العلمي من محافظات القطاع، كما اجتاز الامتحان 939 أسيرا في الفرع الأدبي من محافظات الضفة، و29 في الفرع الأدبي من محافظات القطاع، كما نجح اسيران في الفرع الصناعي.

وقالت وزارة شؤون الاسرى في بيان لها بهذه المناسبة إنه في الوقت الذي صعدت فيه إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية من إجراءاتها التعسفية ضد أكثر من 10 آلاف أسير فلسطيني موزعين على 30 سجنا ومعتقلا ومركز تحقيق يتعالى الاسرى الفلسطينيون اليوم على جراحهم محققين أبهى صور الإنسان الفلسطيني المقاوم في كافة المجالات وأهمها التفوق العلمي.

واكدت وزارة شؤون الاسرى ان 1292 اسيرا اجتازوا امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لهذا العام بنجاح، رغم المعيقات الجمة التي فرضتها سلطات الاحتلال ومصلحة السجون، ورغم عزل عدد كبير منهم، وحرمانهم من الدراسة، ومنع إدخال الكتب الدراسية لهم عبر الأهالي خلال الزيارات أو بواسطة المحامين. الى جانب منع عدد كبير من الاسرى والأسيرات تقديم امتحان الثانوية العامة كجزء من العقوبات الجماعية المفروضة ضدهم.

ومن جهته دعا وزير شؤون الاسرى المهندس وصفي قبها كافة دول العالم المحبة للسلام والحرية، وجميع المؤسسات والمنظمات الدولية والداعمين لحقوق الإنسان في العالم، الى النظر بعين العدل لمعاناة أكثر من 10 آلاف أسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي بينهم عدد كبير من الطلبة الذين فقدوا حقهم في إكمال تعليمهم.

وشدد قبها على ضرورة العمل العاجل من أجل الضغط على حكومة الاحتلال لتأمين الإفراج عنهم جميعا دون قيد أو شرط، كونهم أسرى حرية قاتلوا من أجل رفعة وطنهم ودينهم.